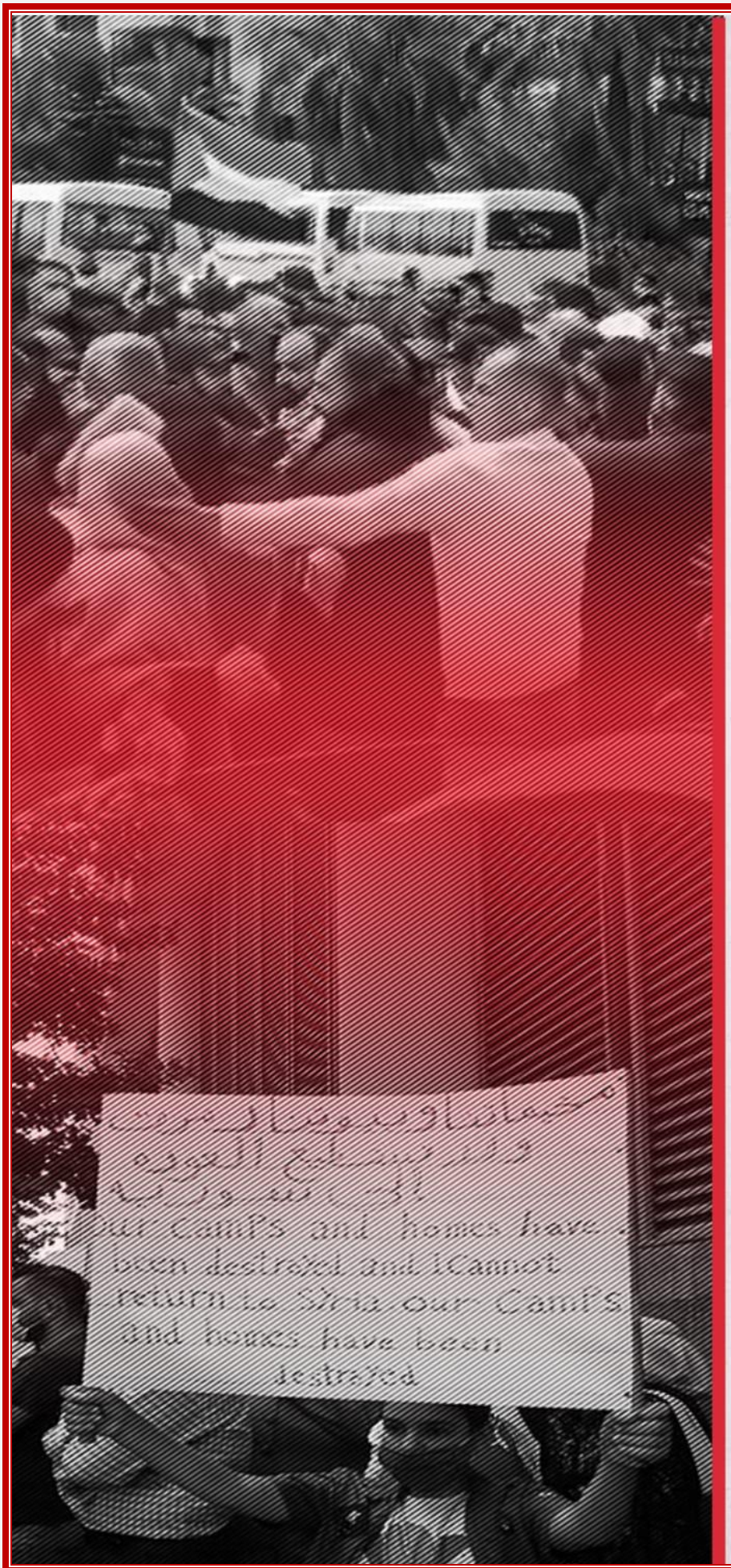

قراءة لواقع اللجوء الفلسطيني من سوريا إلى لبنان

خلفيات اعتداء السفارة وجذور الأزمة

ورقة بحث

تموز/ يوليو 2021

للاجئين
بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

أثارت واقعة الاعتداء على المشاركين في وقفة احتجاجية أمام سفارة السلطة الفلسطينية في العاصمة اللبنانية بيروت 12 نيسان/ ابريل 2021، رد فعل جماهيرياً تمحور حول رفض هذا الاعتداء، خصوصاً مع تصدر صورة اعتداء عنصر من حركة فتح على سيدة كبيرة في السن من المشاركات، الصورة ومشهد الاعتداء برمته، ساهم في تغطية نقاش ضروري حول الاعتصام، و مطالبه، و بالأساس إسقاط فرصة ربط هذا النقاش بقضية اللاجئين الفلسطينيين من سوريا للبنان، وما يتعرضون له من انتهاكات جسيمة.

تحاول هذه الورقة تقديم معالجة تتجاوز قراءة الواقعة، نحو تناول قضية اللاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان، بوصفها تكثيفاً بالغ الوضوح لمجموعة من المدخلات السلبية التي تفاقم معاناة اللاجئين وتهدد وجودهم وليس حقوقهم فحسب.

حقائق رئيسية : أرقام ومعاناة

يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين من سوريا الى لبنان أكثر من 27 ألف شخص، وحسبما أشار تقرير النداء الطارئ الصادر عن وكالة غوث

وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" فإن 87% من اللاجئين الفلسطينيين المهجّرين من سوريا إلى لبنان من أصل 27 ألفاً و700 لاجئ يعيشون في فقر، فيما تتواصل حاجتهم إلى المساعدات الماليّة النقديّة الطارئة.

كما يعاني 55% من فلسطينيي سوريا في لبنان، من مشاكل قانونية في الحصول على إقامات وفق الأرقام الصادرة عن وكالة " أونروا" في تقرير النداء الطارئ للعام 2020، دون صدور تحديث منها لهذه الأرقام للعام الجاري 2021، فيما لم تتوقف المطالب منذ أعوام للنظر في مشكلتهم وحلّها دون استجابة تُذكر من قبل وكالة "أونروا" والمعنيين الفلسطينيين.

يمكن فهم هروب اللاجئين الفلسطينيين من سوريا الى لبنان كجزء من فرار عموم السوريين من الحرب الدائرة على أراضيهم، مع خصوصية إضافية هنا تتعلق أولاً بكونهم-أي الفلسطينيون في سوريا- جزءاً من شريحة هشة تعرضت للتحريض من طرفي الصراع، كما تعرضت مواضع سكنها لهجمات عسكرية مركزة من طرف النظام على وجه الخصوص، وممارسات عسكرية وحشية أخرى من طرف قوات المعارضة في مواضع

أخرى، أو كليهما معاً كما حدث في مخيم اليرموك، وهنا لابد من الوضوح في فهم دور التدمير الممنهج الذي اتبعه النظام في تعامله العسكري مع المخيمات الفلسطينية في سوريا، ودوره في إعطاء صفات معينة لهذا اللجوء يصبغه بصفة الاستدامة أكثر من الصفة المؤقتة.

كانت ذروة هذا الفرار، والتهجير المدفوع بالقوة القسرية، خلال الفترة الممتدة بين 2013 حتّى 2015 حيث بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا الى لبنان آنذاك، ما بين 80 إلى 100 ألف لاجئ فلسطيني، حسبما أوردت وكالة "أونروا" في ندائها الطارئ عام 2014.

تفردت السلطات اللبنانية باتباع سياسة سعت لتقليص وإنهاء هذا الوجود منذ بداية الأزمة، متمثلة في إجراءات التضييق على وصول اللاجئين الفلسطينيين من سوريا الى لبنان، وكذلك في التعامل القانوني والأمني مع من يصل منهم الى لبنان، ودورها في تصعيد الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي نالت منهم وقادت تدريجياً لدفعهم للخروج من لبنان وتقليص أعدادهم وصولاً للعدد الحالي والبالغ حوالي27 ألف نسمة.

وفي هذا الجانب يشار إلى قرار مطار رفيق الحريري عام 2014 بمنع شركات الطيران من نقل أي فلسطيني سوري من سوريا إلى لبنان، ويهدد بتغريمها مالياً، وهو ما نفته سلطات المطار رغم انتشار نسخة من القرار عبر وسائل الإعلام.

كما يُذكر ايضاً اتهام منظمة "هيومن رايتس ووتش" للسلطات اللبنانية بمنع اللاجئين الفلسطينيين الهاربين من النزاع السوري من دخول لبنان و بترحيل نحو 40 منهم بعد توقيفهم في مطار بيروت لحيازتهم وثائق سفر مزورة رغم كونهم طالبين للحماية من ظروف صراع تضع حياتهم في خطر محدق.

لماذا يعلق هؤلاء في لبنان؟

بحسب استبيان أجرته مؤخرا "رابطة الفلسطينيين المهجّرين من سوريا إلى لبنان" ونشر موقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين نتائجه، فإنّ عدد العائلات المعرضة لملاحقة أمنية في سوريا بما يمنع عودتها يبلغ 538 عائلة موثقة بالأسماء والبيانات، وهو عدد محصور بمن شاركوا في الاستبيان

الذي أجري عبر استمارة إلكترونيّة جرى تعميمها عبر مجموعات "واتساب" و "فيسبوك" الخاصة بـ فلسطينيي سوريا المهجّرين.

بجانب هذه الموانع الأمنية يقف الدمار الكبير الذي حل بالمخيمات الفلسطينية في سوريا حاجزاً رئيسياً أمام العودة لمخيمات لم تعد تصلح للحياة وانهارت بناها التحتية بشكل شبه كامل، و لبيوت مدمرة بشكل كامل او جزئي، ناهيك عن حملة كبيرة من المصادرات لبيوت وأملاك هؤلاء اللاجئين حدثت من قبل السلطات السورية، والاستيلاء غير المعلن على أعداد أخرى من البيوت من قبل جهات تابعة للنظام.

كلفة العودة ليست تذكرة سفر فحسب، بل أعباء اقتصادية ومالية تتعلق بإعادة الاستقرار ودفع تكاليف السكن، ناهيك عن الصعوبات الهائلة التي تقف عائقاً أمام إيجاد مصادر الرزق في سوريا التي تجوعها العقوبات ويعاني معظم سكانها من نقص في الحاجات الأساسية.

الحواجز الاجتماعية التي بناها الصراع في سوريا بين البيئات السورية وبعضها، نجدها مضاعفة في حال اللاجئ الفلسطيني الذي تم التحريض عليه وإلصاق الاتهامات به، وهو ما يشكل عقبة ومصدراً لإنتاج مخاطر

غير محددة على اللاجئين الفلسطينيين في حالة عودتهم لسوريا، هذا الظرف في عمومه أغلق باب العودة أمام معظمهم، فيما يبقى وجودهم في لبنان أيضاً غير مرغوب به، وغير قابل للاستمرار في ظل الظروف القائمة.

سياق الاحتجاج و نواشزه

الظروف التي وضع فيها اللاجئون الفلسطينيون من سوريا للبنان، أنتجت سياقاً احتجاجياً، حمل سلة متعددة من المطالب التي توجهت لجهات عدة، على رأسها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" التي يطالبها هؤلاء اللاجئون، بالالتزام بصرف مستحقاتهم الشهرية، وزيادة هذه المستحقات، والالتزام بمبدأ طوعية العودة الى سورية وعدم تورطها في إجبار أي منهم على ذلك.

المطالبات لمنظمة التحرير والفصائل الفلسطينية ليست أقل، وجميعها تتعلق بتحسين ظروف عيشهم، لكن هذه الحركة الاحتجاجية لم تنجح في بلورة جسم جامع يمثل هؤلاء اللاجئين، كما أن خطابها غالباً ما تجاهل معضلات التنظيم السياسي والاجتماعي التي مرت فيها هذه الشريحة من اللاجئين.

فرغم وجود بنى تنظيمية متأصلة لمعظم الفصائل الفلسطينية في لبنان إلا أنه غالبا ما وجد أبناء ذات الفصائل القادمين من سوريا صعوبات كبيرة أمام الاندماج تنظيمياً بذات القوى، ناهيك عن قدرة هذه الفصائل –أقله فروعها في لبنان– على ادعاء تمثيلهم في ظل غياب استيعابها لهم أو حملها لمطالبهم، وشعورهم بوجود نوع من الحواجز التي فصلتهم عن بنيتها في لبنان.

هذه الظروف القاهرة اجتماعياً واقتصادياً، والتي فاقمتها الأزمة الاقتصادية، وضعف التنظيم السياسي، جعل من هؤلاء اللاجئين هدفاً إضافياً للجهات التي تعمل على مشاريع لتهجير اللاجئين الفلسطينيين من لبنان، وهي مشاريع وتوجهات ومحاولات لم تنقطع منذ بداية اللجوء الفلسطيني للبنان إبان النكبة، في التوجهات العنصرية التي حظيت غالباً بدعم وتغطية حكومية لبنانية، وانتعشت في ظل تواطؤ القوى السياسية اللبنانية، ولم تتوقف يوماً عن إنتاج أنساق من الأنشطة والمشاريع والمقولات السياسية والاجتماعية الهادفة لطرد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بشكل عام، في سياق أنتج قوانين تنتقص من حقوقهم وتحاصرهم اقتصادياً وتضغط

عليهم، وفي حالة اللاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان أضيف الى ذلك ظروف خاصة قد عانوها:

١- الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن التهجير والظروف التي عانوها للوصول إلى لبنان ومحاولة الاستقرار فيه بشكل دائم أو مؤقت.

٢- الضعف الكبير في القدرة والإرادة الفصائلية والرسمية الفلسطينية على استيعاب هذا المجموع وتوفير حواضن اجتماعية قوية له وبيئة حامية لوجوده في بلد مضطرب مثل لبنان، تعيش فيه معظم المجموعات السكانية علاقات حمائية قائمة على التوازنات.

٣- التقصير الفادح من قبل الأمم المتحدة في التعامل مع هذا الملف، سواء من حيث توفير الحد الأدنى من الدعم الإنساني الملائم لهؤلاء اللاجئين الذين كانو بالأساس في عهدة "أونروا" وتحت مسؤوليتها، أو التعامل الملائم مع الحكومة اللبنانية بما يُلزمها بواجباتها القانونية والإنسانية تجاه هؤلاء اللاجئين، وبما يكف يد السياسات والإجراءات المتخذة ضدهم من قبل هذه الحكومة.

مساعي التهجير ومداخلها

يمكن التمييز بين المسار العام لمطالبات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، واللاجئين الفلسطينيين من سوريا الى لبنان والذي اعتاد تقديم مطالبات بتحسين ظروف اللاجئين وتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة الكريمة لهم، وبين نشاط طارئ حتى على جهود التهجير التي لم تنقطع، يطلب منهم التنازل صراحة عن حقهم في العودة لفلسطين واملاكهم فيها وكل ما يربطهم بها، أي فصلهم عن مجموع الفلسطينيين و تسجيل سابقة تاريخية بتنازلات جماعية عن حق العودة وعن صلة هذا المجموع بفلسطين، أي قبول جزء ولو محدود من السكان الأصليين للبلاد بتهجيرهم كمآل ومصير نهائي، وذلك تحت وطأة الابتزاز واستغلال الظرف المرير الذي يعيشه هؤلاء اللاجئون والفشل الكبير في السياسات الفلسطينية تجاههم، سواء بمحمولها الفرعي الذي تعبر عنه مؤسسات "م ت ف" والفصائل في لبنان أو بجوهره مركزياً والمتمثل بموقف قيادة منظمة التحرير من قضيتهم ومعاناتهم.

هذا المسار اشتقته مجموعة من الأجسام الطارئة على الحالة الفلسطينية والتي لم ترتبط باستثنائية معاناة اللاجئين الفلسطينين القادمين من سوريا

الى لبنان، ولكن بجدول الأعمال المطروح أمريكياً لتصفية قضية اللاجئين.

ولعل اللافت في هذا المسار هو طبيعة الجهات التي ضلعت بخطواته التنفيذية، فلم تكن هذه واحدة من حملات القوى اللبنانية المعادية للوجود الفلسطيني، أو مشروع لأحد المؤسسات الدولية، بل أطر قام عليها بعض الفلسطينيين المتصلين ببيئات ومجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ورغم هامشية هذه الأطر إلا أن مجرد ظهورها شكل علامة على تراجع قدرة الأطر السياسية والمجتمعية الفلسطينية العاملة في لبنان عن القيام بدورها كضابط للإيقاع السياسي لمجتمع اللاجئين، كان أبرز هذه الجهات، الهيئة الشبابية الفلسطينية للجوء الإنساني في لبنان" والتي نشطت كإطار منظم منذ أوائل عام 2019، وعملت على تسجيل حضور في مجتمع اللاجئين الفلسطينيين سواء عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو من خلال دعواتها لمجموعة من الاعتصامات، وتهدف إلى "تحقيق اللجوء الإنساني في بلد أخر غير لبنان"، واكبها هيئة شبيهة هي "الهيئة الشبابية لفلسطينيي سوريا في لبنان" و "تطالب بإسقاط قيود اللاجئين الفلسطينيين المهجّرين من سوريا إلى لبنان من وكالة "أونروا"،

وبعيداً عن محاكمة أفراد أ و خلفيات هذه الهيئات، يمكن النظر إلى المطالب المعلنة من كلا الهيئتين، باعتبار تحققها ستؤدي حتماً لتنفيذ الهدف المعلن أمريكياً فيما يتعلق بقضية اللاجئين وهو تقليص عدد اللاجئين الفلسطينيين المعترف بهم، وإيجاد حلول بديلة لهم على حساب حقهم في العودة إلى أراضيهم التي هجروا منها في فلسطين.

تحت هذه العناوين نفذت هذه الهيئات مجموعة من الأنشطة في خدمة هذا المسار وبما أسهم في إيضاح توجهاتها ومقاصدها كان أبرزها التالي:

- مجموعة من الاعتصامات طالبت بمنح اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حق اللجوء الإنساني الى دول أخرى، شملت اعتصام يوم 30 آب/أغسطس 2019 أمام السفارة الكندية في منطقة جلّ الديب شمال بيروت واعتصام في أيلول/ سبتمبر 2019 أيضاً أمام السفارة الكندية وآخر أمام السفارة الاسترالية في ذات الشهر.
- تنظيم اعتصام أمام مقر وكالة "أونروا" في أيلول/ سبتمبر 2019 للمطالبة بنقل قيود اللاجئين من الوكالة إلى المفوضية الأممية السامية لشؤون اللاجئين، لتسهيل هجرتهم.

- الاعتصام الذي جرى أمام السفارة الأمريكية في منطقة عوكر شمال بيروت، يوم 29 حزيران/ يونيو 2020 الفائت، وكان من مطالبه "إحداث تعديل إنساني على "صفقة القرن" التي طرحها الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، عبر توفير لجوء إنساني جماعي للفلسطينيين في لبنان إلى دول " الكومنولث".
- الدور الذي قام به المحامي اللبناني "جهاد نبيل ذبيان" المستشار القانوني لـ"الهيئة الشبابية الفلسطينية للجوء الانساني في لبنان"، ابتداء بتصريحاته في الاعتصام أمام السفارة الامريكية كمتحدث باسم الاعتصام، والتي قال فيها: إنّ" الشعب الفلسطيني يطالب بإعادة وطن إما القانوني وإما التاريخي"، متجاوزاً الموقف الوطني الفلسطيني الذي يلتزم بالمطالبة بعودة الفلسطينيين لأرضهم دون غيرها كحق فردي وسياسي جمعي.
- تطور دور المحامي ذيبان ابتداء من كانون الأول/ديسمبر 2020، حيث خولته الهيئة بتلقي التفويضات، "لرفع دعاوى أمام المحاكم والمحافل الدولية لفتح باب اللجوء والتعويض للاجئين الفلسطينيين

في الشتات، والذي طلب من خلاله مرافقة التفويض بمستند إثبات الملكية واقعة ضمن الأراضي المحتلة عام 1948، للتفاوض مع السفارات حول هذه الملكية، في تعبير عن استعداد لمقايضة الحق الإنساني والسياسي للاجئين بالعودة وحتى أملاكهم داخل الأراضي المحتلة مقابل امتياز التوطين في بلد "لجوء" وتعويضات مالية.

توازت هذه الخطوات مع تطورات ذات صلة بإيجاد حوامل تنفيذية فلسطينية للرؤى الأمريكية التي تضمنتها صفقة القرن، فيما يشبه الغارة السياسية على الموقف الفلسطيني الرافض لهذه الصفقة، حيث نشطت داخل الأرض المحتلة مجموعة من الشخصيات برعاية الحكم العسكري الصهيوني لطرح ذاتها كبديل تنموي وسياسي محلي يتماهى مع أطروحة "السلام الاقتصادي" كان أبرزها الاجتماعات المعقودة في منطقة الخليل، فيما نشطت مسارات أخرى في لبنان كشبكات لتهجير اللاجئين لم تقدم مقولات سياسية، ولكن توقيتها وصمت السلطات اللبنانية عنها هو ما خلق هذا الربط.

المستوى الرسمي الفلسطيني يغطي عورته

لم تعتد السلطة الفلسطينية منذ تأسيسها ومنظمة التحرير منذ توقيعها اتفاق أوسلو الاشتباك مع الجمهور الفلسطيني إلا من موقع المتهم بالتفريط بالموقف الوطني، فلقد كانت قليلة بالفعل تلك الأطراف التي اتخذت مواقف أقرب للرؤى التصفوية فيما يتعلق بملف اللاجئين من السلطة الفلسطينية وقيادتها، وهو ما جعل من التحريض والتعبئة ضد اللاجئين الذين تظاهروا على أبواب السفارة معركة مثالية لها، فلقد جاء هؤلاء للتظاهر بدعوة من جهات تظهر نوايا معلنة للتفريط بحقوق اللاجئين الفلسطينيين، وهو ما اتخذته السفارة مساحة لتبرير القمع لضحايا سياسات الإهمال والتهميش التي مورست بحق عموم الفلسطينين وبحق هذه الشريحة من اللاجئين تحديداً.

استطاعت السفارة تحقيق قدرة استثنائية على الحشد بغرض القمع، كما أنها تجاوزت مقولاتها الدائمة حول احترام السيادة اللبنانية، ومطالباتها لمجتمع اللاجئين بالخضوع لمعاييرها، ذلك دون أن تقدم على أي خطوات عملية بهدف تخفيف الضغط الخانق عن هذه المجموعة من اللاجئين وعموم اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، سواء تجاه السلطات

اللبنانية التي تحرمهم من حقوقهم، أو فيما يتعلق بدورها المباشر في توفير بدائل تنموية أو حتى إغاثية بالحد الأدنى.

الفصائل الفلسطينية ومنذ بداية ظهور المطالبات بـ "اللجوء الإنساني" صدّرت مواقف عدة تدين هذه المطالبات، وتتهم من يقف خلفها وتطالب بملاحقته أمنياً من قبل السلطات اللبنانية وعزله على المستوى الوطني الفلسطيني، ولكنها على غرار الفلسطيني الرسمي، لم تقدم ما هو مختلف دعماً لهم، بل ويمكن القول: إن هذه الأزمة أظهرت تفاقماً في عجز البنى الفصائلية التي باتت تطالب الأمن اللبناني بالتعامل مع أزمات سياسية ومجتمعية داخل مجتمع اللاجئين، وتعجز عن صياغة موقف سياسي موحد ومتكامل يقدم إجابات شافية فيما يتعلق بمأزق هؤلاء اللاجئين.

معالجة

منذ النكبة الفلسطينية لم تكن المخارج الفردية التي اتخذها اللاجئون بحثاً عن حياة أفضل خارج المخيمات مثلبة أو تهمة وطنية، فلقد استمرت هذه المخارج بما فيها اللجوء الإنساني للبلدان الأوروبية وبلدان

العالم الجديد كخيار فردي لا يقدم مقولات سياسية تنتقص من حق العودة أو المطالبة به، بل وحاول من يتخذه الحفاظ على صفته كلاجئ مسجل لدى "أونروا"، ورغم عدم وضوح توصيف المؤسسات الدولية المعنية للاجئ الفلسطيني الذي يحصل على حق الإقامة في دولة اخرى أو جنسيتها، فإن العديد من الشواهد التاريخية تؤكد أن حق الإنساني الفردي و الجمعي السياسي للاجئين في العودة لأوطانهم الأصلية لا تنتقص منه الوثائقُ التي قد يكونوا اكتسبوها خلال فترة تهجيرهم.

بالتالي لا يصنف اللجوء الإنساني كنقيض للموقف الوطني ضمن ما هو متعارف عليه فلسطينياً، ولكن تحويل هذا المخرج الى مطلب جماعي، أو استخدامه كأداة لتفكيك مجتمع اللاجئين وتفتيته، ناهيك عن ربطه بالتنازل عن حق العودة هو ما وضع هذه المساعي في دائرة الاتهام.

لكن الاتهامات التي انهالت على شريحة واسعة من مجتمع اللاجئين، لم تلتفت جدياً للمساحة التي أخلتها الجهات الرسمية الفلسطينية والفصائل الفلسطينية لمصلحة هذه الشبكات، فلقد ترك اللاجئ فعلياً دون عون اقتصادي أو خط حماية سياسي، وحرم من التمثيل السياسي في المنظومة

السياسية المهيمنة فلسطينياً، وتم تقديم حقوقه كقربان للتلاقي بين السلطة الفلسطينية والدولة اللبنانية.

لقد تُرك اللاجئ الفلسطيني فريسة للتجويع الممنهج دون ظهير سياسي أو مجتمعي، وإذا كان اتهام اللاجئ الآن هو مخرج لبعض القوى السياسية من مأزق اللحظة، فإن هذا بالتأكيد لن يؤدي إلا لمزيد من الكوارث لن يدفع ثمنها اللاجئ الفلسطيني في لبنان لوحده.

الموقف من الجرح المفتوح

وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بمكونه القديم، أو بما أضيف له من لاجئين فلسطينين قادمين من سوريا، لا يمكن لاستمراره إلا أن ينتج كوارث إنسانية ووطنية، وإذا كانت "الموارد" هي حجة الأطراف الرئيسية في عدم القيام بشيء لتقليص المعاناة وتوفير ظروف الحياة الملائمة، فإن هناك مساحة واسعة لا تتصل بالموارد المادية وإشكاليات الموازنات توضح عدم صدقية هذه الإدعاءات، تذكر تالياً ضمن مطالبات، وليس توصيات، نضم فيها صوتنا لصوت هذا المجموع الصامد والمعذب من اللاجئين:

١- الاعتراف بحجم المعاناة والإجحاف الواقع على هذه الشريحة، من قبل الأطراف المختلفة، سواء وكالة "أونروا" أو الحكومة اللبنانية أو الجهات الفلسطينية الرسمية.

٢- الالتزام بالأطر التمثيلية التي يختارها ويفرزها مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، لحين إنجاز تمثيلهم في إطار مجلس وطني منتخب لعموم الفلسطينيين.

٣- اتخاذ كل الجهود القانونية الممكنة لمقاضاة الأطراف المسؤولة عن مفاقمة معاناة هؤلاء اللاجئين.

٤- اتخاذ الإجراءات السياسية والقانونية لضمان حصول اللاجئين الفلسطينيين الذين غادروا سوريا على حقهم في أملاكهم المنهوبة والمدمرة على الأراضي السورية، وتعويضات عما نالهم من معاناة.

٥- تحديد نسبة واضحة من أرباح صندوق الاستثمار الفلسطيني توضع كموازنة سنوية بعهدة لجنة وطنية من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وتستخدم في إقامة مشاريع إغاثية وتنموية عاجلة.

٦- تحديد نسبة من استثمارات صندوق الاستثمار الفلسطيني لإنشاء مشاريع صغيرة يستفيد منها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، بجانب نسبة مماثلة من استثمارات القطاع الخاص الفلسطيني، ونسبة مماثلة تسهم بها الفصائل الفلسطينية

٧- تشكيل صندوق خاص بالاستثمار لمصلحة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، يخصص لدعم المشاريع الصغيرة، وتسهم القوى الفلسطينية كافة في تغذيته ودعمه مالياً، بمساهماتها المباشرة أو من خلال حشد التمويل له من داعميها في الداخل والخارج.

المصادر:

"رفض واسع لاعتداء أحد عناصر سفارة السلطة في بيروت على لاجئة فلسطينية – بوابة الهدف الإخبارية".، 13 ابريل، 2021.URL.

"دعوات اللاجئين لمنح التفويض والهجرة.. هل مرّت عبر ثغرات صنعتها الطبقة السياسية الفلسطينية؟". 2021. بوابة اللاجئين الفلسطينيين. 3 أبريل، 2021. URL,

النداء الطارئ 2020 بشأن أزمة سوريا الاقليمية، الأنروا ، 3 فبراير 2020، URL

"اللاجئون السوريون في لبنان: ضغوط من أجل 'العودة الطوعية'؟ (الجزء الأول)". 2017. مهاجر نيوز. 13 نوفمبر، 2017. URL

"تحذيرات من 'توكيلات مشبوهة' لشطب حق العودة للاجئين الفلسطينيين في لبنان". 2021. بوابة اللاجئين الفلسطينيين. 26 مارس، 2021URL.

"النداء الطارئ لعام 2021 من أجل الأزمة الإقليمية السورية". د.ت. الأونروا. 11 فبراير، 2021. URL,

"الأونروا تعلق مساعدات بدل الإيواء للاجئين الفلسطينيين من سوريا في لبنان". 2015. أخبار الأمم المتحدة. 22 مايو، 2015.URL

"معونة الأونروا النقدية: شريان الحياة للاجئي فلسطين في سوريا". الأونروا. 22 ابريل، 2021. URL

"الفصائل واللجان الشعبية والقوة الأمنية في 'برج البراجنة' تدعو إلى مقاضاة المحامي جهاد ذبيان قانونيا". 2021. بوابة اللاجئين الفلسطينيين. 8 أبريل، 2021. URL